
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

مكانة القطن بين المحاصيل النقدية
في عصر محمد علي

يسرا محمد حسن سلامة
باحث دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

يُعد التاريخ الاقتصادي أحد العناصر المكونة للتاريخ بشكلٍ عام، إن لم يكن أهم تلك العناصر على الإطلاق، إذ أنه يُمثل المرآة الحقيقية التي تعكس الأوضاع السياسية والاجتماعية لأى أمةٍ من الأمم، وبالرغم من تلك الأهمية، فإنَّ معظم الدراسات التاريخية في مصر، كانت إلى وقتٍ ليس ببعيد، تَنصب حول موضوعات التاريخ السياسي، في حين أن دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي من جانب دارسي التاريخ، من الموضوعات التي مازالت في حاجة إلى دراسة دقيقة، خاصةً أنَّ اهتمام الباحثين بتلك الدراسات قد بدأ متأخرًا في الستينيات من القرن الماضي، إلا أنّها قد سَدّت بعض النقص الذي كانت تُعانيه المكتبة التاريخية.

يذكر المؤرخون أنَّ نبات القطن كان موجودًا في مصر منذ عهد الفراعنة[١]، وليس نباتًا جديدًا على الأرض الزراعية المصرية، وفي أواخر القرن الثامن عشر (أى في عهد الحملة الفرنسية ١٧٩٩) أعطى أحد العلماء الفرنسيين ويُدعى دِليل Delile بيانات وافية عن أنواع الأقطان التي كانت تُزرع في ذلك الوقت، وهى:

١- Gossypium Herbaceum (أحد أنواع القطن الرئيسية، وانتشرت زراعته في الدلتا).

٢- Gossypium Herbaceum Var Acerfolium (زُرع في مصر العليا والدلتا).

على الرغم من أنْ مصر قد عرفت زراعة القطن قبل قدوم محمد علي، إلا أن

---

١ كان الدكتور جون بورنج يميل إلى الاعتقاد في أن نبات (Bvoooc) الذي أشار إليه هيرودوت أنه ينمو في مصر هو نبات القطن، فقد وُجد بأبيدوس وغيرها من الجهات مقادير غير قليلة من القطن الخام دُثرت في جثث الأطفال المُحنَّطة

ذُكر القطن في كتابات بعض الكُتَّاب من المؤرخين والأطباء على سبيل المثال، في القرن ١٢ ابن البيطار قد ذكره في كتابه كنبات طبي، والزيت المُستخرج منه يُستعمل في مداواة مرض النقرس والأمراض الصدرية، وفي القرن ١٣ ذُكر في كتاب عثمان النابلسي الصفدي، وأورد بيانات من خراجه مقدارها ٤٤ قنطار

نوعيته اتسمت بالخشونة والرداءة[٢]، وقد عُرف بالقطن البلدي إلى أن ظهر على الساحة قطن چوميل Jumel ١٨٢١، الأمر الذي جعل منه أهم الحاصلات الزراعية، وأساس نظام محمد علي المالي.

كانت بذور هذا النوع هندية الأصل، لذا أرسل محمد علي چوميل إلى الهند؛ لجلب بذور القطن منها، فعاد بنهاية ١٨٢١ حاملاً معه مقدار مناسب من هذه البذور لزراعتها في جميع أرجاء البلاد، وقد كان من السهل على الفلاحين زراعة هذا النوع الجديد من القطن؛ لأنهم كانوا على دراية بزراعة نبات القطن، لكن لم يطمئن كثيرًا محمد علي إلى هؤلاء الفلاحين في توفير أفضل درجات الجودة من هذا القطن، فقام باستقدام خبراء في زراعته من سوريا وآسيا الصغرى للإشراف على الفلاحين.

وفي ١٨٢٥ جلب محمد علي بذور قطن سي آيلاند من أمريكا، وقد عُرف في مصر بإسم قطن سيلان أو سيلانت، وهذا ما جاء في أمر محمد علي إلى مدير المنوفية "المراد بوصول أمرنا هذا إليكم حالاً، تنقلوا آقة بذر قطن سيلان الذي هو أمريقه جديد، وأقة بذر قطن هندي[٣]"، وتمت زراعة القطن في الوجهين القبلي والبحري، إلا أن زراعته في الوجه البحري كانت أكثر انتشارًا؛ لوفرة المياه، وتأكيدًا لهذه العبارة تُخبرنا إحدى الوثائق[٤] "أنه قد أمر بالاهتمام في تكليف أهالي الأقاليم

---

[٢] أستخدم هذا القطن في عمل أقمشة التنجيد والوسائد الخاصة بالاستهلاك المحلي، انظر:
محكمة إسكندرية الشرعية، دفتر سجل مُبايعات، نمرة ١٢٠، مادة ٤٥، ٣ جمادى آخر ١٨٢٨هـ – أول ذي القعدة ١٢٢٩هـ / ١٨١٣، ص ٢٠٠، وانظر أيضًا:
محكمة إسكندرية الشرعية، دفتر سجل مُبايعات ، نمرة ١٢٠، مادة ٧٢، ٤ جمادى آخر ١٨٢٨هـ – أول ذي القعدة ١٢٢٩هـ / ١٨١٣، ص ٥٦٠.

[٣] أحمد أحمد الحتة: **تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير**، دار المعارف المصرية – ١٩٥٠، ص ١٩٩، ٢٠٠

[٤] **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي**، مخطوط، ج١، ٢٨٦٠٩ تاريخ تيمور، أمر منه إلى متصرف جرجا في ٢٧ جمادى الآخر ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢.
رءوف عباس حامد وآخرون، **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي**، دار الكتب والوثائق القومية، المجلد الأول / ١٩٩٥، ص ٧٨

القبلية بزراعة صنف القطن، أسوةً بأهالي الأقاليم البحرية، والتأكيد على المأمورين بحفر الآبار وإعمال السواقي".

ويذكر چون بورنج[٥] John Bowering أنَّ "متوسط محصول الفدان من القطن لا يزيد على قنطارين، وقد لا يتجاوز قنطارًا واحدًا في كثيرٍ من الجهات"، مع أنَّ الفدان الواحد من الممكن أن يُعطى من سبعة إلى ثمانية قناطير، إذا تم الاعتناء بشئون الرى والزراعة، وفي المتوسط من المفترض أن يُنتج خمسة قناطير[٦]، يُقدَّر ثمن كل قنطار منها ٢٠٠ قرشًا، ولكن كان محمد علي يدفع للفلاح من ١١٢ قرشًا إلى ١٥٠ قرشًا ثمنًا للقنطار الذي يزن ١٢٠ رطلاً تبعًا لجودة الصنف، وبلغ إنتاج مصر من القطن في ١٨٣٣ ١١٤٥٠٠ قنطارًا، أُستهلك منه في صناعة المنسوجات ٣٠٠٠٠ قنطارًا سنويًا فيما بين سنتى ١٨٢٩ و١٨٣٨، ثم نَقص المقدار إلى ١٠٠٠٠ قنطارًا بعد ذلك[٧].

وبالرغم من هذه العناية الفائقة بهذا المحصول، إلا أنَّ جودة قطن جوميل قد بدأت في التدهور في منتصف الثلاثينات من القرن ١٩؛ نتيجة عوامل مختلفة منها:١- انصراف الفلاحين عن زراعة هذا المحصول نتيجة ما يَلقوه من تعنت موظفي الحكومة، في دفع الثمن الذي يستحقه النوع الجيد المزروع من هذا الصنف.

٢- لم تنتج الأرض إلا محصولاً واحدًا في السنة، مما أرهق التربة الزراعية، في حين أنَّ أنواع أخرى من المزروعات تَجني محصولين أو ثلاثة في السنة الواحدة،

---

٥ كان الدكتور السير چون بورنج قد أوفد إلى مصر ١٨٣٧، لوضع تقرير عن حالة مصر وما ستكون عليه في المستقبل

٦ بلغ متوسط المحصول من قطن سيلان ٣ قناطير و٩٠ رطلاً، وهو أكثر من متوسط محصول قطن محو، انظر: أحمد الحتة: **مرجع سابق**، ص ٢٠٢

٧ محمد فؤاد شكري: **بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية)**، دار المعارف – ١٩٥٠، ص ٤١٢، ٤١٤

لذلك فشل الفلاحون في الحفاظ على المستوى العالي من جودة القطن، الأمر الذى أدّى إلى تدهوره، واهتمام محمد علي بزراعة القطن قصير التيلة الذي يحتاج عناية أقل.

لم يختلف المؤرخون على أن جوميل هو أول من اكتشف القطن طويل التيلة، لكن تعددت الروايات بشأن هذا الاكتشاف، والرواية الأكثر قبولاً كما يذكر الدكتور مصطفى علي البهتيمي هى، أنَّ جوميل شاهد عام ١٨١٩ في حديقة محو بك الأورفلي – الذي كان حاكمًا لمديرتى سِنار ودُنقلا بالسودان – بعض شجيرات قطن مزروعة ضمن نباتات الزينة في الحديقة.[٨]

وكخبير من خبراء الغزل لمس في قطنها النعومة والمتانة وطول التيلة، بما لا يتوافر في صفات القطن البلدي، بل ويتفوق على الأقطان الهندية والأمريكية ويُضارع الأنواع البرازيلية، فبادر بعرض الأمر على محمد علي ولقى منه تشجيعًا ومعاونة، وسَهّل له سُبل استكثاره بمزرعتى الأزبكية والمطرية في ١٨٢٠[٩]، وشحن القطن الناتج منهما إلى مدينة تريستا Tresta،و جاءت التقاريرعنهما مُشجعة للغاية، ونتيجة لذلك استكثر محمد علي هذا النوع الجديد من القطن بمزارعه في القليوبية والشرقية.[١٠]

٨ مصطفى علي البهتيمي: **تاريخ زراعة القطن في مصر وأهم أصنافه**، مطبعة مصر، القاهرة / سبتمبر ١٩٥٢، ص ٧

٩ يذكر كلوت بك في كتابه لمحة عامة إلى مصر أن المسيو جوميل أشار على محمد علي بزراعة نبات القطن في ١٨٢١ وليس ١٨٢٠ كما تذكر معم الكتابات، انظر:

كلوت بك: **لمحة عامة إلى مصر** – تحقيق: محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، ج ٢ / د ت، ص ٥٦٠

١٠ مصطفى البهتيمي، **مرجع سابق**، ص ٨ ، ٩

في عام ١٨٢١ تم تصدير أول شحنة من القطن المصرى مباشرةً من ميناء الأسكندرية إلى إنجلترا (بلغت الشحنة ٢٠٥ قنطار)، وفي ١٨٢٢ بلغ ما صَدَّره محمد علي إلى الخارج ٣٥١٠٨ قنطارًا، منها ٧٩٢٥ قنطارًا إلى إنجلترا، وفي ١٨٢٣ بلغ مقدار المُصدر ١٥٩٤٢٦ قنطارًا منها ٣٤٢٢٩ قنطارًا إلى إنجلترا، وفي ١٨٢٤ بلغ ما صُدر إلى إنجلترا ١٤١٥٥٤ قنطارًا[١١].

مركز القطن المصري في سوق القطن بليفربول

عُرض أول قطن مصري في سوق القطن بليڤربول في شهر أبريل ١٨٢٣، وفي ١٦ مايو بيع هذا القطن بالمزاد العلني بسعر ١١ بنسًا للرطل الواحد، بينما بيع القطن الأبلاند الأمريكي بسعر يتراوح بين ٦.٢٥و ٨.٢٥ للرطل، والقطن البرازيلي بسعر ١٠ – ١١.٧٥ للرطل، وقطن سورات الهندي بسعر ٥.٥٠ – ٦.٧٥ بنسًا للرطل.[١٢]

من الأرقام السابقة نلاحظ أنه وعلى الرغم من حداثة زراعة القطن المصري بالنسبة للأقطان الأخرى بأنواعها، إلا أنه أتى فى المركز الأول من حيث البيع (القطن البرازيلى تذبذب سعره بين ١٠ و١١.٧٥)، وكان ثابت السعر لم يتغير أو يتذبذب مثل الأنواع الأخرى.

ذكرت شركة إيوارت ماير Ewart Mayer فى تقريرها السنوى الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٨٢٣، أنَّ ٣٠٠٠ بالة قطن وردت من مصر في هذا العام، ويُنتظر ورود كميات منتظمة من هذا القطن، وإنْ كان لم يستطع (التقرير) التكهن بمبلغ تلك الواردات وقيمتها، ووصف هذا القطن بأنه طويل وناعم التيلة، ولكنه أغبر ولم يُعنَ بنظافته، كما ذكرت شركة ماريوت وروجرز Marriott & Rogers Comp فى

[١١] المرجع نفسه، ص ١٠

[١٢] المرجع نفسه ، ص ١٠

تقريرها السنوي ١٨٢٣، أنَّ القطن المصري قد أُستعمل بدلاً من القطن البرازيلي، وأنْ التجربة نجحت نجاحًا كبيرًا، وما من شك فى أنه لو أُعتنى بجنى ذلك القطن، وازدادت معرفة أصحاب مصانعنا بطبيعته فمن المُرجح أنْ يصبح بديلاً نافعًا، وذا قيمة أكبر من الرُتبة الواطئة من قطن سي آيلاند (الأمريكي)[١٣]

محاولات محمد علي للارتقاء بالقطن المصري

أدخل محمد علي تجارب كثيرة على القطن واستورد بذورًا من أمريكا، ومن السودان وغيرها، وسنعرض الآن محاولاته بالتفصيل لإدخال أصناف جديدة واستنباطه لأصناف بطريقة الانتقاء من حقول القطن المصرية:

الأصناف الجديدة: استورد محمد علي في ١٨٢٢ بذور قطن نانكن Nankinمن جزيرة مالطة، ولكن اندثر بعد قليل لتدهور صفاته، وفي١٨٢٦، ١٨٢٧ استورد قطن سي آيلاند، واقتصرت زراعته في منطقة واحدة يُعتقد أنها في شمال الدلتا، ولم يتجاوز المحصول الناتج عنه ٧٥٠٠ بالة، إلا في ١٨٢٨ حيث بلغ الناتج ١٥٠٢١ بالة[١٤]، وكان يُعرف في سوق ليڤربول بالقطن المصري درجة أولى Egyptian First Quality، وبلغ سعره ما يزيد بنحو ٢ –٤ ريالات في القنطار الواحد عن بقية الأقطان المصرية، غير أن تقاويه كانت تُجدد بين حين وآخر؛ لعدم ملاءمته للبيئة المصرية، وامتنعت زراعته في ١٨٣٨، وفي ١٨٢٤ استورد ٦٧ طردًا من بذرة القطن من أزمير زُرع منها ٢٠ طردًا بمدرية الشرقية، و٤٧ طردًا بمديرتى الغربية والدقهلية.

أما عن محاولة استنباط أصناف جديدة فقد ورد في خطاب محمد علي إلى كتخدا بك بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٢٠، أنه علم بوجود بعض شُجيرات قطن في حقول

---

[١٣] المرجع نفسه ، ص ١٠

[١٤] البالة تزن ٢١٩ رطلا

القطن المزروعة بأرض الخصوص بجهة القليوبية ذات لوز صغير وقطنها أجود من باقي النباتات الأخرى ذات اللوز الكبير، والنباتات ذات اللوز الصغير مُحملة بقطن كثير، لذلك أمر بالمحافظة على هذه النباتات ويختار لها ناظر وبخشونجى(جناينى) من المجتهدين لجمع هذه النباتات على حدة، والمحافظة على قطنها لحلجها بدولاب خاص(١٥)، يقوم بعمله مسيو جوميل، وتُجمع البذرة الناتجة وتُحفظ في محل مُؤتمن وإفادته بالنتيجة عند إتمام هذه العملية.

وفي مُكاتبةٍ أخرى من محمد علي إلى مدير الفيوم بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٢١ بشأن هذه البذور المُنتخبة، يُفيده "برغبته في تربية بذرة القطن التي أنتخبها من حقل أراضي الخصوص، واستكثارها في مديرية الفيوم، وأنْ تكون تربيتها كتربية أشجار الجناين ويلزم زراعتها في الأراضي البعيدة عن طُغيان مياه الفيضان.

وحيث أنه يوجد بإقليم الفيوم أراضٍ كثيرة مُرتفعة صالحة لتربية القطن فأنه يأمره بأن يقوم بنفسه بالمرور بأطراف جميع الجهات للبحث عن مقدار ما يوجد من الأراضي الصالحة، ومعرفة مقدار الأفدنة التى يمكن عملها مزارع قطن وعدد الفلاحين الموجودين طرفه ، لإدارة هذا العمل وإفادته بالنتيجة".(١٦)

صمويل بريجز Samuel Briggs ودوره في تصدير القطن المصري

بعد انتهاء الحرب النابليونية على مصر ١٨٠١، بقى عدد من الوكلاء التجاريين البريطانيين في مصر؛ للتجارة لحسابهم الخاص، وكانت إحدى تلك الشركات التجارية البريطانية الأولى التي تأسست للتجارة في وقتٍ مُبكر بعد الحرب شركة بريجز وثيربرن Briggs & Thurburn Co .(١٧)

---

[١٥] كان يُعرف باسم فابريقة مالطة

[١٦] مصطفى البهتيمي: مرجع سابق، ص ص ١١، ١٢

[١٧] جون مارلو، **تاريخ النهب الاستعماري لمصر** – تعريب: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٦، ص ٢٧

ظل صمويل بريجز فى الأسكندرية يشغل منصب وكيل قنصل بريطانيا وقت جلاء البريطانيين عن مصر ١٨٠٣، حتى قيام الحرب مع الدولة العثمانية ١٨٠٧، ثم غادر الأسكندرية مع حملة فريزر Fraser ، وعاد إلى مصر بعد ذلك ليقضي بها عدة سنوات قليلة بصفته القنصلية؛ لأداء مهمة رئيسية وهى شراء القمح للحكومة البريطانية، ولكنه اختلف معها ولم يلبث بعد انتهاء الحرب أن عاد إلى الأسكندرية؛ ليُقيم مشروعًا لحسابه الخاص مع روبرت ثيربرن Robert Thurburn .

لعب صمويل بريجز دورًا هامًا في تطور تجارة القطن المصرى طويل التيلة، وأدرك على الفور صلاحيته لمصانع القطن لانكشير Lancashir ، ومن خلال نظام محمد علي الاحتكاري، كان يتم تصدير الشركة للقطن، وفي منتصف ١٨٢٠ أقام صمويل بريجز في إنجلترا تاركًا الطرف المصرى من التجارة في يد ثيربرن، وأصبح هو وكيلاً لمحمد علي في لندن(١٨) فيما يتعلق بالبضائع المُباعة في إنجلترا، وقد استفادوا فائدة عظيمة من المركز الممتاز الذي كانوا يدينون به إلى وجودهم الطويل في مصر، وربما إلى العلاقات الوثيقة التي أقاموها مع أسرات المصريين البارزين، وفي ١٨٢٢ كان محصول القطن يُباع لحساب محمد علي في إنجلترا عن طريق صمويل بريجز، وقد أدت طريقة البيع هذه إلى تزايد سريع في أعداد التجار الأجانب في الإسكندرية.

أهم أنواع القطن المصري

من خلال بحثي في دار الوثائق القومية عن المعلومات المُتصلة بمحصول القطن كمحصول تجاري يَصلح للتصدير، وجدت العديد من الوثائق التي ورد بها الأنواع المختلفة لهذا القطن، وما الذي كان يحدث من تلاعب بواسطة السماسرة،

١٨ هيلين آن ريفلين: **الاقتصاد والإدارة في مصر في مُستهل القرن التاسع عشر** – ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف، مصر / ١٩٦٨، ص ٢٦٠

لخلط الأنواع المختلفة منه بقصد الربح السريع دون عناء، وكيف كان محمد علي يُردع من كان يقوم بالتلاعب في أصنافه. أولى هذه الوثائق عن غش حدث في القطن فقد أُرسل إلى الأشوان على أنه قطن سيلان، إلا أن التجار ذوي الخبرة اكتشفوا أنه هندير عال ثان، وأُرسل السمسار المسؤول عن هذا الغش إلى المحكمة(الحقانية) للتحقيق معه[19]، وثيقة ثانية[20] تُثبت غش السماسرة المنوطين بإرسال القطن إلى الفابريقات (المصانع)، وقد كانت هذه إفادة التجار عن شحنات القطن المرسلة.

		إفادة التجار	
١٨٦ قنطار	من جفالك البحيرة	عال أول	عال موافق
٤٤٢ //	من شونة جفالك المنصورة	شرحه	عال عثماني
٢١٨ //	من شونة كفر الزيات	شرحه	عال مخلوط وكذلك يقبل بصفة أوسط
٢٧٦ //	من شونة جفالك الزقازيق	شرحه	عال عثماني
٨٣ //	شرحه	شرحه	عال مخلوط ويقبل وسط
٢٨٥ //	من شونة جفالك نبروة	شرحه	عال عثماني

وقد ورد في وثيقة أخرى[21]، ما يحدث لمن يتلاعب من السماسرة بأصناف القطن ويخلط الرتبة الرديئة بالرتبة الجيدة؛ بقصد الربح السريع، وتُشير هذه الوثيقة إلى "أنه إذا ارتكب سمسار تَداخل بين القطن الدون والوسط والعال بقصد اخفاءه

[19] ديوان التجارة والمبيعات، صادر، ٥٣٠٢، ج ١، نمرة ٢٠٥، ٢٠ رمضان ١٢٦٢هـ إلى ٣ شعبان ١٢٦٣ هـ، ٥٦٤ ورقة

[20] المصدر نفسه

[21] ديوان التجارة والمبيعات، وارد، ٥٢٩٠، ج ١، ٢٦ شعبان ١٢٦٠هـ إلى ١٩ ربيع أول ١٢٦١هـ ، ١٧١ صفحة، تابع ١٤٣

وعدم ظهوره، وظهر ذلك عند التفتيش، يُرسل هذا السمسار إلى جبل فيزاؤغلى[٢٢] تطبيقًا لقانون نامة".

إذن من خلال الوثيقة السابقة نرى: أنه إذا تم التحقيق مع السمسار، ووُجد أنه قد غش فى رتب القطن المختلفة ، فإنه يرسل إلى جبل فيزاؤغلى، هذا كان أقصى عقاب ممكن أن يحصل عليه كل من يغش فى رتب القطن، ويتفق الدكتور عبد المنعم الجميعي مع ما توصلت إليه من نتائج فى هذه الوثيقة الأخيرة، عن ما كان يقوم به سماسرة القطن من تلاعب، وما نوع العقاب الذى سيوقع عليهم.

فيُسهب بقوله "توضح الوثائق أن سماسرة القطن كانوا يتلاعبون في أنواعه وذلك بوضع القطن الوسط مكان القطن العال، أو دون الوسط مكان الوسط أو بخلط الأقطان ببعضها، مما أدى إلى جهر التجار بالشكوى من ذلك، ولما تكررت الشكاوى حذَّر محمد علي سماسرة القطن من تكرار هذه المخالفة، وأمر بوضعهم تحت مراقبة رجاله، كما كَون مجموعات من موظفيه للتفتيش على الأقطان وفرزها، وهدد كل من يتلاعب في نوعيات القطن بالنفى إلى جبل فيزاؤغلى، وشكل لجنة تُسمى جمعية الحقانية، بهدف التحقيق فى مثل هذه الأمور، وكان يحجز السماسرة الذين يُجرى التحقيق معهم إلى أن تعلن نتيجة التحقيق.

وتصدر الجمعية قراراتها فى قضاياهم، كما أرسل تعليماته المُشددة إلى نُظَّار طنطا والبحيرة والمحلة والمنصورة والشرقية والقليوبية والمنوفية، على ضرورة توريدهم القطن نظيفًا وحَذرهم من التقصير في ذلك، وطالبهم بضرورة التفتيش على نوعية الأقطان قبل ورودها إلى الأسكندرية ".

ويستطرد قائلاً" ولم يكتفِ محمد علي بذلك بل هَدد بمعاقبة المديرين الذين تَرد الأقطان المخلوطة عن طريق أقاليمهم، وذلك بقبول الصنف المتوسط على أنه متوسط، وقبول الصنف المتوسط المخلوط بالصنف الرديء على أنه رديء، وإعادة الرديء إلى المصانع، ثم إلزام هؤلاء المديرين بفرق الثمن والمصاريف، إذا كان

---

٢٢ موجود في دولة السودان

التلاعب المذكور قد حدث قبل تفتيشهم حيث أن ذلك يعتبر تقصيرًا منهم في التفتيش الذين كُلفوا به، أمَّا إذا ثَبت أن التلاعب قد حدث بعد تفتيشهم، فيُلزم نُظَّار الشون بدفع فرق الثمن المصروف".[٢٣]

كان بيع الأقطان يتم بالمزاد، ومن يرسو عليه المزاد يشترى القطن، فإذا كان مديونًا للحكومة تُخصم هذه الديون من ثمن شرائه للقطن، ونظرًا لأن بعض التجار الأجانب كانوا يتلاعبون في المزادات فيتفقون على إرساء المزاد على أحدٍ منهم بسعر معين، فقد أمر محمد علي معاونيه بتوخي الحيطة والحذر والتأنى خلال عملية المزاد؛ حتى ترتفع الأسعار ولما تكررت حالات التلاعب من بعض التجار، أمثال الخواجة جبارة، ومحاولاتهم شراء القطن دائمًا بثمنٍ بخسٍ، أمر محمد علي ناظر تجارته[٢٤] بألا يُباع القطن إلى أمثال هؤلاء التجار، وأن يتم حرمانهم من دخول المزاد[٢٥].

وفي جريدة الوقائع المصرية[٢٦]، ذُكر ما يُفيد التلاعب فى أوزان القطن فى الأشوان من خلال ما يُسمى بحوادث مجلس مصر حيث ذكر فيها أنْ: مأمور أحد

---

[٢٣] عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي (دراسة وثائقية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة / ٢٠٠٣، ص ١٨، ١٩

[٢٤] كان بوغوص بك على رأس الإدارة التجارية بمصر، وتولى بنفسه القيام بعدة مهام أهمها، متابعة أسعار المنتجات المصرية بالخارج، عن طريق كبار التجار، وكانت أسعار القطن هى أهم الأسعار التي يُتابعها بوغوص بنفسه، كما تولى تحديد أسعار بيع الحاصلات، وإبلاغ التجار بتلك الأسعار، وحينما كانت تنخفض أسعار بيع بعض الحاصلات كان يتولى تحديد الوسائل اللازم اتباعها للحد من هذا الانخفاض، انظر:

رءوف عباس حامد: مصر في عصر محمد علي "تحديث أم إصلاح" – ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على رحيل محمد علي باشا الكبير – **مقال عن بوغوص بك يوسيفيان (١٧٦٨ – ١٨٤٤)**، القاهرة / ٩ – ١١ مارس ١٩٩٩، ص ٤١٩

[٢٥] عبد المنعم الجميعي: مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠

[٢٦] **الوقائع المصرية**، نمرة ٣٢٧، الاثنين ٧ رجب ١٢٤٧هـ (١٨٣١)

أقسام الغربية أرسل دعوى إلى مجلس المشورة مضمونها أن القطن الذي ورد إلى شونة الجعفرية قد ظهر نقص في وزنه، وذلك راجع لخيانة القباني وناظر الشونة، وقد أمر الديوان الخديوي أن يُوزن الصنف المذكور بآلات شونة أخرى. وخبر آخر في نفس الجريدة وتحت نفس العنوان يُفيد بأن نوعى الوسط والدون – وهما أقل في الرتبة من النوع الجيد – يذهبان مباشرةً للتصنيع بأمر من خير الله أفندي ناظر فابريقات الوجه القبلي.[٢٧]

هناك وثيقة[٢٨] في هذا الشأن ذات دلالة قوية على حرص محمد علي واهتمامه بالفلاحين، محاولاً تجنب ما يحدث لهم من طمع بعض الأغنياء الذين يحاولون الكسب غير المشروع، عن طريق هؤلاء الفقراء، سنورد منها هذا الجزء " وبهذه الطريقة[٢٩] يُمكن إظهار احتيال أولئك المقتدرين حتى يُمكن توزيع زيادة الأثمان هذه على أثمان أقطان الفقراء، لما في ذلك صيانة الفقراء وتأديب الطماعين".

وتُشير إحدى الوثائق[٣٠] إلى حرص مجلس المشورة على اتخاذ التدابير اللازمة لحالات الغش من قِبل السماسرة في خلط أنواع القطن المختلفة، على الرغم من عدم وجود محمد علي وسفره إلى السودان، حيث قام محمد علي بمعاقبة سمسار شونة محلة دمنه بالصلب عبرةً لغيره في غرة ١٢٥٣هـ (١٨٣٧)، ويريد من مجلس المشورة

---

٢٧ الوقائع المصرية، نفسه

٢٨ الأوامر والمكاتبات الصادرة، مخطوط، ج١، أمر منه إلى مديري الأقاليم في ٢٤ شعبان ١٢٥٠هـ

رعوف عباس حامد، الأوامر والمكاتبات الصادرة، المجلد الأول، ص ٤١٠

٢٩ الطريقة هى "مُعاينة مزروعات الأقطان ومعرفة أصحابها ومضاهاة ما يورد كل من المحصول إلى الأشوان"

٣٠ **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي**، مخطوط، ج ٢، ٢٨٦١٠ – تاريخ تيمور، إفادة من الشورى حال غياب محمد علي باشا في السودان إلى مدير الشرقية في ٧ محرم ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨

تطبيق نفس العقاب إذا ما استمر الغش والخلط في نوعية هذه الأقطان .

وتُخبرنا وثيقة أخرى[٣١] عن تكاسل نظار الأشوان في عملية كبس الأقطان بالمكابس الموجودة بأشوان المديرية، الأمر الذي سيُعرضهم لسوء المعاملة من قِبل محمد علي، وعلى مديري أقاليم الوجه البحري مُضايقتهم "متى تحقق إهمالهم"، وحرص محمد علي على التدقيق في معرفة وزن بالات القطن كما تُخبرنا إحدى الوثائق[٣٢] ووضع العلامات بالأرقام الصحيحة على كل بالة، وإرسال كشف لديوان التجارة والمبيعات بهذه البالات مُبينًا فيه الوزن الحقيقي.

من خلال العرض السابق للعديد من الوثائق الخاصة بأنواع القطن نستنبط منها، أنه تم تقسيم رتب القطن على النحو التالي:

١- الدون هو أردأ أنواع القطن، وقد كان يُخلط بالأنواع الأخرى بقصد التربح السريع، لكن كان يتم اكتشاف هذا التلاعب

٢- الوسط يأتي بين الرتبتين الأجود والأردأ، ووجد منه أنواع مختلفة، أُرسل إلى الفابريقات(المصانع) دائمًا بغرض التصنيع

٣- العال هو أفضل أنواع القطن، ومنه نوعان(عال أول وعال ثان)، وقد كان هذا النوع هو النوع الوحيد الصالح للتصدير؛ بسبب جودته العالية ومتانته

وفي ١٨٢٩، وضع محمد علي نظامًا لرتب القطن وحدد سعر كل رتبة كالتالي: عال(اكسترا) وسعر القنطار ١٥٠ قرشًا، ووسط (جود) وسعره ١٠٠ قرشًا، دون(فولي

٣١ الأوامر والمكاتبات الصادرة، مخطوط، ج ٢، أمر منه إلى عموم مديري الوجه البحري في ١١ محرم١٢٥٢هـ / ١٨٣٦

٣٢ الأوامر والمكاتبات الصادرة، مخطوط، ج ٢، أمر منه إلى محمود أفندي في ٥ رجب ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦

رءوف عباس حامد وآخرون، مرجع سابق، مج٢، ٢٠٠٦، ص ٨٧، ١٦٤، ٣١٦

فير) وسعره ٧٥ قرشًا، عال ثان(فولي جود) وسعره ١٢٥ قرشًا[٣٣] وذلك لجميع الأقطان التي تُزرع من بذور محلية أو مستوردة[٣٤] تشجيعًا للمزارعين على التدقيق في نظافة قطنهم .

إذا ما قارنًا الأسعار التي كان يشتري بها محمد علي القطن من الفلاحين، والسعر الذى كان يبيع به في الأسواق الأوروبية لوجدنا الفارق كبير، ففي ١٨٢٩ حدد أحسن رتبة بسعر ١٥٠ قرشًا، وكان متوسط سعر القنطار في الخارج(المُباع) بقيمة ٢٤٠ قرشًا، أى بزيادة قدرها ٩٠ قرشًا في القنطار الواحد، وكانت كمية المُصدر فى هذا الموسم (١٨٢٩) ٢١٣٥٨٥ قنطارًا، بزيادة قدرها ١٩.٢٢٢.٦٥٠ قرشًا.

وتوضح لنا العديد من الوثائق[٣٥] أن محمد علي قام بتحديد أسعار الأقطان في أكثر من مناسبة، ففي إحدى هذه الوثائق يأمر بوغوص بك، بتنفيذ رغبة تجار إسكندرية في شراء قنطار القطن بعشرة ريالات فرنسية، ولا ينبغي على بوغوص بك "الاستئذان عن ذلك مرة أخرى" وفي وثيقة أخرى[٣٦] عندما لم يتم توريد الأقطان إلى

٣٣ مصطفى البهتيمي، مرجع سابق، ص ١٣ أوردت وثيقة أسعار رُتب القطن المختلفة كما ذكرها مصطفى البهتيمي، وهذا جزء منها "أنه بالنسبة لتعدد أسعار القطن في ١٢٤٢هـ، فلأجل تشويق وترغيب الفلاحين، العال القنطار الواحد منه بقيمةماية وخمسين قرش، وعال ثان بقيمة ماية وخمسة وعشرين قرش، والأوسط ماية قرش، والدون ٧٥ قرش، انظر: الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج ١، أمر منه إلى مأموري الأقاليم البحرية في ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨، ورءوف عباس حامد، الأوامر والمكاتبات الصادرة، المجلد الأول، ص ٢٢٩

٣٤ تُخبرنا إحدى الوثائق أنّ محمد علي قام باستيراد خمسة قناطير بذرة قطن سيلاني من ضمن الأربعين قنطار السابق التوصية عليها من لوندرة (لندن)، وإرسالها إلى مديرتي الشرقية والغربية لزراعتها في أجود الأراضي، انظر: الأوامر والمكاتبات الصادرة، مخطوط، ج ٢، أمر منه لمديرتي الشرقية والغربية في ٢٥ ذي القعدة ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧

٣٥ الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج ٢، أمر منه إلى بوغوص بك في غرة جمادى أولى ١٢٥٣هـ

٣٦ الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج ٢، أمر منه إلى كتخدا باشا في ٦ جمادى آخر ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢، رءوف عباس وآخرون، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣١١، ٢٨٧، ٣٨٥

الأشوان في الوقت المحدد، قام محمد علي ببيع القنطار من القطن بقيمة ٨ ريالات ونصف بما فيها الضريبة الجمركية، وبخسارة ريال ونصف عن السابق بيعه. وثيقة أخيرة[٣٧] تتناول نفس المحتوى السابق عن إهمال مفتشي الأشوان في فرز أنواع القطن المختلفة(عال ووسط ودون) وعدم نظافتها، مما اضطر محمد علي إلى بيع القنطار بقيمة خمسة ريالات فرنسية، مع أنه قد اشتراه من الأهالي بقيمة عشرة ريالات للقنطار، لذا أمر بتنظيف الأقطان أولاً ثم فرزها عال ووسط ودون، وقبول القنطار الواحد من العال بثمانية ريالات، والوسط والدون خَفض ما كان يُدفع للأهالى من مائة ريال إلى عشرين ريال، حتى يُعوض الخسارة التى تكبدها .

القطن بين الصادرات المصرية

بعد أن كانت الحبوب، من القمح والذرة والفول والأرز، هى أهم الصادرات حتى ١٨٣١، جاء انتشار زراعة القطن والتوسع فيه لكى يأخذ الصدارة من المحاصيل الأخرى وخاصةً الحبوب. من خلال دراسة محصولى الغلال والقطن في مصر، نجد أنه عندما تزيد مساحة القطن المزروعة، تقل المساحة المنزرعة من الغلال والعكس صحيح ففي الفترة من ١٨٢٤ وحتى ١٨٢٨ نقصت المساحة المزروعة قطنًا، وكانت المصانع تستهلك في ١٨٢٨ رُبع المحصول، فانخفضت صادرات القطن إلى ٥٩.٢٥٥ قنطار في هذه السنة، ثم ارتفعت إلى ٢١٣.٥٨٥ قنطارًا في ١٨٣٠، ثم هبطت ثانية إلى ٥٦.٠٠٠ قنطارًا في ١٨٣٣، وفي ١٨٣٧ بلغت صادرات القطن ٣١٥.٤٧٠ قنطارًا، ونقص محصول الحبوب في هذه السنة والسنة التى تلتها[(٣٨)]، وهكذا دواليك، كانت هناك علاقة عكسية بين زراعة الحبوب والقطن في مصر، وتدلنا الأرقام التالية على هذا النشاط فتشير إلى :

---

[٣٧] الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج ٢، أمر منه إلى نجله سعيد باشا في ٢٥ شعبان ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣، رؤوف عباس، مرجع سابق، ص ٤١٤

[٣٨] جلال يحي: مصر الحديثة (١٨٠٥ – ١٨٤٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٣، ص ٣٥٠

السنة	عدد البالات
١٨٢٢	١٣٥
١٨٢٣	٤.٥٢٩
١٨٢٤	٤٨.١٦٠
١٨٢٥	٨٠.٨٨٨
١٨٢٦	٢.١٩٤
١٨٢٧	٢١.١١٥
١٨٢٨	٣١.٦٧٦
١٨٢٩	١٤.١٠٧
قطن سي آيلاند	١٣.٨٥٥ [٣٩]

وقد أورد تشارلز روو احصاءًا آخر لجولياني[٤٠] M. Julliany مختلف عما ذكره جليدون حيث أشار إلى:

السنة	عدد البالات [٤١]
١٨٢٤	٣٨.٠٢٢
١٨٢٥	١١١.٠٢٣
١٨٢٦	٤٧.٦٢١
١٨٢٧	٢٢.٤٥٠
١٨٢٨	٣٢.٨٩٩
١٨٢٩	٢٤.٧٣٩

[٣٩] كانت هذه الإحصاءات طبقًا لما أورده جون جليدون John Gliddon القنصل الأمريكي ونقله عنه:

Roux Charles, ***La Production du Cotton en Egypte***, Paris Librairie Armand Colin, 1908, p 37, 38

[40] Roux Charles, ***Ibid***, p 39

[٤١] تزن البالة حوالي القنطار (ويزيد قليلاً)

وأيًا ما كان أحد هذين الإحصاءين صحيح، فهذه الأرقام إن دَلت على شيء فإنها تدل على الإقبال الشديد على القطن المصري، الأمر الذى جعل محمد علي يتوسع في زراعة هذا الصنف؛ لما يُدر عليه من ربح وفير، وتشير الإحصاءات أنه من ١٨٣٠ وحتى ١٨٤٠ تضاعفت الكمية المزروعة منه؛ نتيجة للسياسة التي انتهجها محمد علي فى تطوير وتحديث زراعته، حتى يُلاقى الإقبال المتوقع منه في السوق الأجنبية، وكانت الأرقام كالتالي:

السنة	عدد البالات المزروعة
١٨٣١	٤١.٩٥٠ (و١٠٨ كيلو)
١٨٣٢	٨٣.٧١٢
١٨٣٣	٣٣.٠٩٧
١٨٣٤	٩٨.٤٧٧
١٨٣٥	١٠٤.٠٠١
١٨٣٦	١٧٧.٥٤٥
١٨٣٧	٨٥.٠٠٠
١٨٣٨	٥٠.٠٠٠
١٨٣٩	٤٧.١٧٦
١٨٤٠	٧٦.٨٥٨ [٤٢]

من الجدول السابق نستطيع أن نلاحظ ، أن عام ١٨٣٦ كان أكثر الأعوام زراعةً لهذا الصنف (١٧٧.٥٤٥ بالة) ، يليه ١٨٣٥ (١٠٤.٠٠١ بالة)، ثم ١٨٣٤ (٩٨.٤٧٧ بالة)، وفي رأيي أن هذه الزيادة نتجت عن حروب محمد علي في الشام، واحتياج مصانعه للقطن الخام لخدمة جيشه وأسطوله، وبالتأكيد استفاد محمد علي من

42 ***Ibid***, p 42

هذه الزيادة في تجارته الخارجية، وسأورد فيما يلي جدولاً[٤٣] يوضح صادرات مصر إلى إنجلترا من قطن چوميل وسي آيلاند من ١٨٢٦ وحتى ١٨٤٠:

السنة	قطن جوميل (بالة)	قطن سى آيلاند (بالة)
١٨٢٦	٢.١٩٤	—
١٨٢٧	٢١.١١٥	٥٠
١٨٢٨	٣١.٦٧٦	٧٠
١٨٢٩	١٩.١٠٧	١٣.٨٨٥
١٨٣٠	٨.٢٥٠	٣.٥٧١
١٨٣١	٣١.٣٤٦	٤.٧٢٨
١٨٣٢	٣٣.٢٥٩	٤.٨٣٠
١٨٣٣	٢.٣١٩	٢٥٠
١٨٣٤	٢٠٢٨	—
١٨٣٥	٣٠.٨٠٤	٩٠٥
١٨٣٦	١٦.٢٦٣	١.٦٠١
١٨٣٧	٣٨.٤٤٥	٤.٠٥٠
١٨٣٩[٤٤]	١٥.٢٧٤	—
١٨٤٠	٢٨.٩٨١	—[٤٥]

لقد ارتبط حجم الصادرات من القطن وسعر القنطار، باحتياج السوق الخارجي،

43 *Ibid*, p 57

٤٤ لم يذكر الجدول عام ١٨٣٨ ربما يكون خطأ غير مقصود، على الرغم أن جليدون قد أورد صادرات مصر إلى مارسيليا في هذا العام وقد بلغت، ٢٣٥١٥ بالة، انظر:

Ibid, p 56

٤٥ هذه العلامة تُوضح، أنه لم يتم زراعة هذا الصنف في هذا العام

وبالأسعار العالمية كما يوضحه الجدول التالي[٤٦]:

السنة	الصادرات بالقنطار	سعر القنطار بالريال	قيمة الصادرات بالريال
١٨٢١	٩٤٤	١٦	١٥.١٠٤
١٨٢٢	٣٥.١٠٨	١٥.٥٠	٥٤٤.١٧٤
١٨٢٣	١٥٩.٤٢٦	١٥.٥٠	٢.٤٧١.١٠٣
١٨٢٤	٢٢٨.٠٧٨	١٧	٣.٨٧٧.٣٢٦
١٨٢٥	٢١٢.٣١٨	١٣	٢.٧٦٠.١٣٤
١٨٢٦	٢١٦.١٨١	١٣	٢.٨١٠.٣٥٣
١٨٢٧	١٥٩.٦٤٢	١٣	٢.٠٧٥.٣٤٦
١٨٢٨	٥٩.٢٥٥	١٣	٧٧٠.٣١٥
١٨٢٩	١٠٤.٩٢٠	١٢	١.٢٥٩.٠٤
١٨٣٠	٢١٣.٥٨٥	١٢	٢.٥٦٣.٠٢
١٨٣١	١٨٦.٦٧٥	١٠.٥	١.٩٦٠.٠٨٧٥
١٨٣٢	١٣٦.١٢٧	١٥	٢.٠٤١.٩٠٥
١٨٣٣	٥٦.٠٦٧	٢٨ [٤٧]	١.٥٦٩.٨٧٦
١٨٣٤	١٤٣.٨٩٢	٣٠.٧٥	٤.٤٢٤.٦٧٩
١٨٣٥	٢١٣.٦٠٤	٢٥.٢٥	٥.٣٩٣.٥٠١

---

٤٦ أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة دار التأليف – مكتبة النهضة المصرية، ط ١ / ١٩٥٥، ص ٣٢٢

٤٧ أورد الدكتور أمين عبدالله بيانات مخالفة عن سعر القنطار في العديد من السنوات، ففي سنة ١٨٢٥ كان سعر القنطار ١٦ ريال، وفي ١٨٣٣ كان السعر ٢٥ ريال، وفي ١٨٣٤ ٣٠٢٥، وفي ١٨٣٥ ٢٥٥٠، وفي ١٨٣٩ ١٨٥٠، وفي ١٨٤٣ ٧٢٥، وفي ١٨٤٨ كان سعر القنطار ٧ ريال، انظر: أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص ١٨١

السنة	الصادرات بالقنطار	سعر القنطار بالريال	قيمة الصادرات بالريال
١٨٣٦	٢٤٣.٢٣٠	١٨.٥	٤.٤٩٩.٧٥٥
١٨٣٧	٣١٥.٤٧٠	١٣	٤.١٠١.١١
١٨٣٨	٢٣٨.٨٣٣	١٥	٣.٥٨٢.٤٩٥
١٨٣٩	١٣٤.٠٩٧	١٨.٢٥	٢.٤٤٧.٢٧٠٢
١٨٤٠	١٥٩.٣٠١	١٣	٢.٠٧٠.٩١٣

من الجدول السابق نُلاحظ أنَّ:

- بالنسبة للسنوات التي كانت كمية التصدير بها مرتفعة، كان سعر القنطار مُنخفضًا، والعام الوحيد الذي كان سعر القنطار فيه مرتفعًا (١٨٣٤، ٣٠.٧٥) عن أى عام بعده، أو الأعوام السابقة، كانت كمية التصدير قليلة (١٤٣.٨٩٢) ، عن بعض سنوات سابقة أو أعوام لاحقة.

إنجلترا وتصدير القطن المصرى ذكرنا في السابق كيف استطاع صمويل بريجز، أن يكتشف مدى صلاحية القطن المصري لمصانع القطن في لانكشير، وهذا بيان بالصادر من القطن المصري إلى إنجلترا من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧ كما يلي [٤٨]:

السنة	الكمية المصدرة بالقنطار	مجموع ما تستورده إنجلترا بالريال [٤٩]
١٨٢٢	١٣٥	٢٠٩٢.٥
١٨٢٣	٤.٥٢٩	٧٠.١٩٩٥
١٨٢٤	٤٨.١٦٠	٨١٨.٧٢
١٨٢٥	٨٧.٨٠٨	١.١٤١.٥٠٤

[٤٨] البيانات المأخوذة من تقرير روبرت ثيربرن، الموجود في كتاب بناء دولة مصر محمد علي، ص ٥٠٦

[٤٩] هذا العمود المُضاف من عمل الباحثة

١٨٢٦	٣٧.٠٧٢	٤٨١.٩٣٦
١٨٢٧	٢١.١٦٥	٢٧٥.١٤٥
١٨٢٨	٣١.٧٤٦	٤١٢.٦٩٨
١٨٢٩	٢٧.٩٦٢	٣٣٥.٥٤٤
١٨٣٠	١١.٨٢١	١٤١.٨٥٢
١٨٣١	٣٦.٠٧٤	٣٧٨.٧٧٧
١٨٣٢	٣٨.٠٨٩	٥٧١.٣٣٥
١٨٣٣	٢.٥٦٩	٧١.٩٣٢
١٨٣٤	٢.٠٣٨	٦٢.٦٦٨٥
١٨٣٥	٣١.٧٠٩	٨٠٠.٦٥٢.٢٥
١٨٣٦	١٧.٨٦٤	٣٣٠.٤٨٤
١٨٣٧	٤٢.٤٩٥	٥٥٢.٤٣٥

من الجدول السابق نلاحظ أنَّ:

– في ١٨٢٨، كانت نسبة القطن المُصدر إلى إنجلترا هى الأعلى (٥٣.٥٧%) ولكن لماذا؟، ربما أراد محمد علي تعويض ما يُدره تصدير الحبوب إلى الخارج – بسبب نقص المساحة المنزرعة من الحبوب في هذه السنة – وزيادة المساحة المزروعة قطنًا، وبما أن إنجلترا استوردت القطن المصرى – لاحتياج مصانعها له – فقد تصدر القطن دخل خزينة الباشا لهذا العام.

وتورد لنا وثيقة، أن الخواجه طوربورن (ثيربورن) قام بشراء محصول عام ١٢٦٠هـ من القطن العال وبيعه بمعرفته، كما اشترى مائتين بالة من العال ثان أيضًا.

لكن السؤال الآن لماذا انخفضت نسبة الكمية المصدرة إلى إنجلترا من القطن فى الأعوام التى تلت عام ١٨٢٨م؟ هل بسبب ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة؟ أم أن إنجلترا قد آثرت جلب ما يلزمها من القطن، من جزيرة سيلان – وقد

كانت مستعمرة بريطانية – التي كانت تشتهر بما تزرعه من أجود أنواع القطن، ولن تواجه بريطانيا عناءًا كبيرًا فى إحضار ما يلزمها لمصانعها.

أعتقد أن الرأيين يتوافقان مع مُجريات الأحداث بعد ١٨٢٨، حيث حاول محمد علي جعل مصر ولاية مستقلة عن الدولة العثمانية، فأصدر الأوامر التي يراها تَصب في مصلحته الشخصية، وفي نفس الوقت تُدر على الدولة الربح الوفير، غير عابىء بما كانت تُعطيه الدولة العثمانية من امتيازات للدول الأجنبية في داخل أقاليمها، ولا الفرمانات التي حاولت الآستانة إرداعه بها عمًّا كان يجول في خاطره من أحلام.

كان محمد علي يتتبع أسعار القطن ويربط على أساسها أسعار الأقمشة، ففي ١٨٣٦ مثلاً، أصدر أمره بتنزيل سعر ثوب البفته "عشرة قروش "؛ نظرًا لانخفاض سعر القطن في الخارج من ٧٠ قرشًا إلى ٦٠ قرشًا للثوب، إذ انخفض سعر القطن في عام ١٨٣٦/٣٥ من ٦٠٥ قرشًا إلى ٣٧٠ قرشًا في عام ١٨٣٧/٣٦[٥٠]، كذلك نرى أن إنجلترا قد تفوقت على فرنسا[٥١] في علاقاتها التجارية مع مصر حوالى ١٨٣٢، ويرجع ذلك إلى تقدم صناعة المنسوجات القطنية في إنجلترا، واكتسابها السوق المصرية، وإلى مقدرة إنجلترا أيضًا أكثر من أى دولة أخرى على شراء معظم القطن المصري لاستهلاكه في مصانعها.

كما أورد روبرت ثيربرن في تقريره الذي طلبه منه بورنج، أن صادرات الإسكندرية فى عام ١٨٣١م إلى إنجلترا من القطن الشعر كانت تقدر بحوالى ٤.٩٣١.٨٥٣ جنيه. وذكر دكتور بورنج في تقريره[٥٢] أن متوسط إنتاج القطن، كان أمرًا يتصل

---

٥٠ مصطفى البهتيمي: مرجع سابق، ص ١٣

٥١ كانت تجارة مصر مع إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر ضئيلة، حينما كانت لفرنسا تجارة رائجة مع مصر، وبخاصةٍ في المنسوجات القطنية، وكان التجار الفرنسيون أهم جالية أجنبية في مصر

٥٢ تقرير روبرت ثيربرن، الإسكندرية، في ١٢ يناير ١٨٣٨، انظر:
محمد فؤاد شكري، **مرجع سابق**، ص ٥٢٣

بعلاقات مصر مع البلاد الأجنبية، الأمر الذي يجعله يتراوح بين ١٠٠.٠٠٠ بالة أو ١٥٠.٠٠٠ بالة سنويًا، وتزن البالة نحو قنطارين إنجليزيين، ويختلف ثمن القنطار من ثمانية دولارات إلى عشرين دولارًا[٥٣]، أي أنه وعلى حسب إحصاء وتقدير بورنج يكن دخل الخزانة المصرية سنويًا من القطن فقط ، إذ كان متوسط الإنتاج السنوي ١٠٠.٠٠٠ بالة، نحو ١.٦٠٠.٠٠٠ إلى ٢.٤٠٠.٠٠٠ وحتى ٦.٠٠٠.٠٠٠ دولارًا .

أما القنصل العام الأمريكي وليام سيدني ثاير(١٨٦١ – ١٨٦٤)، فقد ذكر في تقرير قنصلي[٥٤] له عن القطن المصري، بعثه إلى وزارة خارجيته أنَّ: مصر لم تزرع أكثر من خُمس طاقتها الاستيعابية من الأراضي الزراعية قُطنًا، وذلك لعدم استصلاح العديد من الأراضي الصحراوية التي من الممكن استصلاحها بسهولة، ومد القنوات إليها لتُصبح بذلك أرض زراعية يُمكن الاستفادة منها، والأرقام التالية تدل على ذلك في ١٨٤٣ :

في صعيد مصر كانت المساحة المنزرعة ٨٢٦.٨٢٥ فدان

في حين بلغت المساحة الغير مزروعة ٧٦٣.١٧٦ فدان

في مصر الوسطى بلغت المساحة المنزرعة ٧٥٠.٤٠٩

في حين بلغت المساحة الغير مزروعة ٨٤٣.٦٠٨

وفي مصر العليا بلغت المساحة المرزوعة ٢.٢٤٩.١٠٦ فدانًا

وكانت المساحة الغير مزروعة ١.٥٥١.٠١١ فدان، وبإجمالي للمساحتين ٣.٨٢٦.٣٤٠، ٣.١٥٧.٧٩٥ تباعًا لكلٍ منهما، كما أورد بيانًا عن مصلحة الجمارك يوضح فيه حجم صادرات القطن من ميناء الإسكندرية في الفترة من ١٨٢١ – ١٨٤٨، مُرفقًا بأسماء الدول التي استوردته من مصر:

---

[٥٣] نفسه، ص ٤١٢

[54] Executive Document, Alexandria, ***From William Sydney Thayer Consul General***, March, 5, 1863, No, 41, Washington: Government Printing Office, 1865, p 532, 535

السنة	الكمية بالقنطار الذي يزن ٩٤ رطل صافي					القيمة بالدولار
	إنجلترا	فرنسا	النمسا	دول أخرى	مجموع الصادرات	
١٨٢١	٢٣٥	٢٠٦	٢٦٢	٢٤١	٩٤٤	١٥.١٠٤
١٨٢٢	٧.٩٢٥	١١.٥٧٨	١٠.٠١٣	٥.٥٩٢	٣٥.١٠٨	٥٣٧.٦٤٠
١٨٢٣	٣٤.٢٧٩	٤٦.١٤١	٣٤.١٩٠	٤٤.٨١٦	١٥٩.٤٢٦	٢.٤٤٤.٤٩٠
١٨٢٤	١٤١.٥٥٤	٥٠.٦٩٠	١٦.٨٦٧	١٨.٩٦٧	٢٢٨.٠٧٨	٣.٨٧٧.٣٢٦
١٨٢٥	٦٢.٠١٧	٩٦.٥٥٨	٣٣.٣٦٩	٢٠.٣٧٤	٢١٢.٣١٨	٢.٧٦٠.١٣٤
١٨٢٦	٣٦.٩٥٠	١٣٢.٠٥٢	٣٢.٨٨٦	١٤.٢٩٣	٢١٦.١٨١	٢.٨١٠.٣٥٣
١٨٢٧	٥٥.٤٣٢	٥٥.٧٣٧	٤٤.١٢٢	٤.٣٥١	١٥٩.٦٤٢	٢.٠٧٥.٣٤٦
١٨٢٨	٢٤.٦٨٦	٢١.٥١٠	٦.٧٧٣	٦.٢٨٦	٥٩.٢٥٥	٧٧٠.٣١٥
١٨٢٩	١٤.٤٣٧	٥٢.٨٥٩	٣٥.٥٨٥	٢.٠٣٩	١٠٤.٩٢٠	١.٢٥٩.٠٤٠
١٨٣٠	٥٤.٨٥٥	٦٣.٢/٤	٨٣.٦١٩	١١.٨٢٧	٢١٣.٥٨٥	٢.٥٦٣.٠٢٠
١٨٣١	٥٨.٢٠٢	٤٥.٠١٢	٧٨.٣٦١	٥.١٠٠	١٨٦.٦٧٥	١.٩٦٠.٠٨٧
١٨٣٢	٤.٣٢٢	٥٦.٣٤٦	٧٣.١٥٣	٢.٣٠٦	١٣٦.١٢٧	٢.٠٤١.٩٢٥
١٨٣٣	٣.٥٤٩	٢٤.٨٣٣	٢٧.٦٨٥	-------	٥٦.٠٦٧	١.٥٦٩.٨٧٦
١٨٣٤	٦٠.٠٤٥	٥٥.١٥٨	٣٨.٠٦٨	٦٢١	١٤٣.٨٩٢	٤.٤٠٦.٧٦٠
١٨٣٥	٦٧.٣٥٢	٧١.٩٠٢	٧١.٧٨٠	٢.٥٤٠	٢١٣.٦٠٤	٥.٣٤٠.١٠٠
١٨٣٦	٤٠.٣٨٠	٩٧.٨٠٠	٩٩.٢٩٠	٥.٧٦٠	٢٤٣.٢٣٠	٤.٤٧١.٩١٥
١٨٣٧	٩٢.٢٨٠	٧٥.٦٤٠	١٤٢.٩٤٠	٤.٦١٠	٣١٥.٤٧٠	٣.٧٨٧.١٤٥
١٨٣٨	٤٧.١٠٠	٦٥.٢٦٠	١١٧.٨٥٨	٨.٦١٥	٢٣٨.٨٣٣	٣.٥٨٣.٣٥٠
١٨٣٩	٥٩.٤٤٢	٣٧.١١٠	٢٩.٥٨٤	٧.٦٩١	١٣٤.٠٩٧	٢.٣٤٠.٥٢٥
١٨٤٠	٧٧.٥٦٨	٣٤.٢٥٥	٤٣.٩١٨	٣.٥٦٠	١٥٩.٣٠١	٢.٠٧٣.٦١٠
١٨٤١	٧٢.٩٤٢	٨٢.١٧٥	٣٨.٣٩٠	-------	١٩٣.٥٠٧	٢.٧٠٠.٠٣٠
١٨٤٢	٥٠.٦٢٠	٢٩.٠٣٠	١٣٠.٦٥٠	٧٣٠	٢١١.٠٣٠	١.٩٥٤.٤١٠
١٨٤٣	٦٠.٤٢٢	٣٠.١٠١	١٧٠.٤٠٧	١٣٤	٢٦١.٠٦٤	١.٩٥٧.٩٨٠
١٨٤٤	٧٠.٧٢٤	٣٧.٥٩٦	٣٨.٥١٩	٦.٥٢٤	١٥٣.٣٦٣	١.١٥٠.٢٣٠
١٨٤٥	١٨١.٨٤٠	٨١.٧٣٠	٧٩.٥٠٥	١.٨٨٠	٣٤٤.٩٥٥	٢.٨٠٩.٦٠٠

السنة	الكمية بالقنطار الذي يزن ٩٤ رطل صافي					القيمة بالدولار
	إنجلترا	فرنسا	النمسا	دول أخرى	مجموع الصادرات	
١٨٤٦	٨٩.٣٥٠	٢٨.٦٠٠	٨٢.٨١٠	١.٢٨٠	٢٠٢.٠٤٠	٢.٠٢٠.٤٠٠
١٨٤٧	٧٠.٨٨٩	٧٣.٥٤٢	٩٢.٣٩٨	٢٠.٦٦٣	٢٥٧.٤٩٢	٢.٤٣٨.٧٦٠
١٨٤٨	٨١.٣١٨	١٦.٥٦٥	٢١.٥٥٠	٤٤١	١١٩.٩٦٥	٣٩.٨٠٥

سياسة محمد علي الخارجية في تصدير القطن المصري في ضوء الاحتكار

الاحتكار قام محمد علي بطرح القطن المصري على السوق العالمي في يدي بيتين تجاريين هما بيت بريجز وشركاه Briggs Co، البريطاني وبيت ڤيوليه وجرابان Violierand & Graban السويسري، وذلك عندما احتاج محمد علي إلى النقود لمواجهة نفقات الحرب ضد المتمردين في اليونان، فطلب من هذين البيتين أن يُقدما له نقودًا على حساب محصول القطن، وتلقّى بريجز وشركاه ٣٥.٠٠٠ بالة لبيعها في إنجلترا، وتلقى ڤيوليه وجرابان ١٥.٠٠٠ بالة لبيعها في فرنسا وإيطاليا.

ذهب صامويل بريجز إلى بريطانيا ، وأقنع رجال الصناعة بقيمة قطن جوميل، وحصل من الحكومة البريطانية على شروط طيبة فيما يتعلق بنفقات الجمارك[٥٥]، وكان سعر بيع القطن يتعرض لتقلبات شديدة، فالمحصول الأول بيع بسعر ١٦ دولارًا للقنطار، وعندما وصلت الأسعار إلى قمّتها في عامي الازدهار ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ تراوحت الأسعار بين ٢٥ ، ٣٠ دولارًا للقنطار.

٥٥ فطن سريعًا محمد علي في إدراك المزايا السياسيى لزراعة القطن، فقد عرض على إنجلترا كل محصول القطن في حالة نشوب حرب بينها وبين الولايات المتحدة، آملاً في أن يؤدي ذلك إلى حصوله على تنازلات من إنجلترا يستطيع أن يُدعم بها أهدافه السياسية، انظر:

هيلين ريڤلين، **مرجع سابق**، ص ٢٠٩، ٢١٠

ثم أثَّرت الأزمة المالية الدولية التي نشبت في ١٨٣٧ في التجارة المصرية[٥٦]، مما أدَّى إلى انخفاض سعر القطن إلى حوالى ١٠ دولارات للقنطار في هذا العام، ثم حدث ارتفاع متوسط في ١٨٣٩، ثم عادت الأسعار إلى الهبوط واضطر الوكلاء في أوروبا – الذين كان لديهم مخزون ضخم من القطن المصري – وكان راكدًا في موانئ ليفربول وتريستا ومرسيليا، إلى السماح للمشترين باختيار ما يشترونه وأخذت الأسعار في الهبوط باطراد، ففي ١٨٤٣ انخفض سعر القطن المصري إلى ٧ دولارات و٧٥ سنتًا، ثم أخذ يتقلب بعد ذلك، وما حل ١٨٤٨ حتى وصل إلى مستوى سبعة دولارات .

هذا ولم يوافق الباشا على عرض قدمه الخواجة جبارة وبعض التجار باحتكار القطن، وأمر بوغوص بك بأن يُفهمم بلزوم شرائهم القطن من المزاد، وكان يأمر ناظر التجارة بألا يُخرج قطنًا إلى المُزايدة غير الذي بيع حتى يبلغ سعره منتهى المأمول(٥٧).

ذكر كروشلي Crouchley رأيه في نظام الاحتكار الذي طَبقه محمد علي في كتابه The Economic” “Development Of Modern Egypt فقال "أن خلال السواد الأعظم من حكم محمد علي، كانت تجارة الصادرات مُرتكزة في يده؛ حتى يتحكم في النمو الاقتصادي للبلاد، ويجعل لمصر شخصيتها الاستقلالية عن الامبراطورية العثمانية[٥٨]"، ومع إلغاء نظام الاحتكار بشكلٍ نهائي في ١٨٣٨ بعد

---

[٥٦] الأزمة حدثت نتيجة حروب محمد علي في الشام، وسعيه للحصول على استقلال مصر عن التبعية العثمانية، وذهابه لأبعد من ذلك عندما حاول دخول استانبول ١٨٣٨، والضغط الدولي الذي وقع على كاهله لإثنائه عن ذلك

[٥٧] أحمد محمد حسن الدماصي: **الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر "مع دراسة وثائقية لنظام الاحتكار وأثره في تطور الاقتصاد المصري"**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١ / ١٩٩٤، ص ١٩٣

[58] Crouchley A E, ***The Economic Development of Modern Egypt***, Longmans and Green Co, 1938, p 85

توقيع اتفاقية بلطة ليمان، كان لمحمد علي موقف متعنت تجاه إلغائه على صادرات القطن، إلا أنه وتحت إلحاح إنجلترا، قام بإصدار أوامره بتحرير تجارة القطن وإلغاء الاحتكار عليه في مايو ١٨٤٢، حيث كتب بوغوص بك إلى القناصل بأنه ابتداءً من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة، وبهذا بلغ رسم تصدير القطن أكثر من ٢٢%، كما بلغ رسم استيراد الأقمشة القطنية ٩%.[٥٩]

وختامًا يُمكننا القول، كان لمحمد علي تجربة اقتصادية مميزة ظهرت نتائجها جليةً في النشاط التجاري مع الدول الأوروبية – خاصةً إنجلترا – بدأها باحتكار جميع السلع والحاصلات، ولم يسلم القطن من هذا النظام، بل كان الركيزة الأولى والعمود الفقري في تعاملاته التجارية مع الخارج، عندما ساقت له الأقدار جوميل باكتشافه المذهل للقطن طويل التيلة، اكتشاف تماشى مع أهدافه الاستقلالية ومطامعه في الانفراد بمصر بعيدًا عن سلطة الدولة العثمانية، وكان يُدرك جيدًا أنه لن يستطع تحقيق هذا الحلم من دون عصا قوية يتكأ عليها في مواجهة الصعاب التي لازمته في أثناء تنفيذ ما يُريد، ولم يكن هناك أفضل من قوة اقتصادية تكن هى عصاه، وقد أوشك بالفعل أن يُصبح حُلمه حقيقة لولا تدخل الدول الأجنبية ووقوفها في وجهه مع السلطان العثماني – ليس حُبًا له – بل لأن مصلحتها تقتضي التعامل مع سلطة ضعيفة ليست بقوة ونفوذ محمد علي، وكان لها ما أرادت تلك القوى عندما نصت معاهدة بلطة ليمان صراحةً على إلغاء نظام الاحتكار، واتبعته بالضغط على محمد علي من أجل تحرير تجارة القطن، التي كانت الهم الأوحد لإنجلترا؛ لاحتياج مصانعها في لانكشير الدائم للقطن المصري.

---

٥٩ أحمد عبد الرحيم مصطفى: **عصر حككيان**، مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر – مصر النهضة، ١٩٩٠، ص ٤٩

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ. العربية:

١- ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ١١ رجب. ١٢٣٩ هـ / ١٨٢٣، ٢٠ رمضان ١٢٦٢ هـ إلى ٣ شعبان ، ٢- ديوان التجارة والمبيعات: صادر/ ٥٣٠٢ ، ج ١ ،١٢٦٣ هـ، ٥٦٤ ورقة، نمرة ٢٠٥

٣ - محكمة الإسكندرية الشرعية: دفتر سجل مبايعات نمرة ١٢٠ ، ص ٢٠٠ ، مادة ٤، أول ذو القعدة ١٢٢٩ هـ/ ١٨١٣

٤- محكمة الإسكندرية الشرعية: دفتر سجل مبايعات نمرة ١٢٠ ، ص ٥٦٠ ، مادة ٤ ،٧٢ جمادى الآخر ١٢٢٨ هـ.

٥- الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي: مخطوطة من جزئين، محفوظة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٨٤ تاريخ تيمور.

- رقم ميكروفيلم الجزء الأول ٢٨٦٠٩
- رقم ميكروفيلم الجزء الثاني ٢٨٦١٠

ب. الأجنبية:

Executive Documents, Letter of the Secretary of State, No., 41, From William Sydney Thayer Consul General, Washington: Government Printing Office, 1865

ثانيا: المراجع العربية والمُعربة

١- أحمد أحمد الحتة، **تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠

٢- أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥

٣- أحمد عبد الرحيم مصطفى: عصر حكيكيان، مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر - مصر النهضة، ١٩٩٠

٤- أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر(١٨٠٠ - ١٨٤٨) ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤

٥- أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١

٦- چون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر، تعريب: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦

٧- رؤوف عباس حامد وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، المجلد الأول، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥

٨- رؤوف عباس حامد وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، المجلد الثاني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦

٩- رءوف عباس حامد: مصر في عصر محمد علي "تحديث أم إصلاح" – ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على رحيل محمد علي باشا الكبير، القاهرة، مارس ١٩٩٩

١٠ – عبد الرحمن الرافعي :عصر محمد علي، مطبعة النهضة،القاهرة ، ١٩٣٠

١١- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، تحقيق: محمد مسعود، ج ٢، مطبعة أبي الهول، القاهرة، د.ت.

١٢- محمد فؤاد شكري: بناء دولة مصر محمد علي(السياسة الداخلية)، ج ٢، ط ١، مطبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨.

١٣- مصطفى علي البهتيمي: تاريخ زراعة القطن في مصر وأهم أصنافه، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢.

١٤- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨

ثالثا: الدوريات

– **الوقائع المصرية:** نمرة ٣٢٧، سنة ١٢٤٧هـ

رابعا: المراجع الأجنبية

1- Crouchley. E. A, The Economic Development of Modern Egypt, Longmans and Green co, 1938.

2- Roux Charles, La Production du Cotton en Egypte, Paris Libraire Armand Colin,1908.